# نقد مشروع قانون الدورة الثلاثية [1]

للقانون المطروح الآن على البرلمان منافع ومضار ولقد وازنت بين النفع والضرر فرجحت عندى كفة الضرر وسأبين أوجه الضرر وأترك بيان أوجه النفع لواحد من حضرات الذين يرون فى القانون عكس ما أراه .

## سبب اصدار هذا القانون

وقبل الدخول فى الموضوع يحسن أن أذكر ما أدّى اليه بحثى عن السبب الذى دعا الحكومة للتعجيل فى تقديم هذا المشروع .

أن ذلك السبب لا يخرج عن أن يكون زراعيا أو ماليا .

أما أنه زراعى فالدلائل لاتدل عليه لأن حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة قال فى مجلس الشيوخ بجلسة ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ ما يأتى نقلا عن صفحة ١٨ فى المضبطة .

ان قانون الدورة الثلاثية لا يمكن اصداره فى هذا العام . هنالك استحالة مادية (تصفيق) .

من كان من أنصار قانون الدورة الثلاثية فلا يغضب لأن هنا لك مانعا ماديا يمنع من انفاذ هذا القانون فى هذا العام .

ولا حاجة لى لاقامة الدليل على أن سماء مصر وأرضها هى هى التى كانت يوم ٣٠ أغسطس ولم يستجد شىء يدعو لتغيير وجهة نظر وزارة الزراعة فتعلن بوجه السرعة وفى ٢٣ أكتوبر عزمها على اصدار قانون بتحديد مساحة أرض القطن للثلث .

لا يمكن أن يكون سبب هذا التغيير الفجائى الا أمرا استجد اضطر معه حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة لاتخاذ اجراءات فجائية .

---

(١) مذكرة مقدمة من معالى محمد شفيق باشا الى مجلس الشيوخ فى نقد مشروع قانون تحديد الزراعة القطنية .

ما الذى تغير فى مصر فى تلك الفترة القصيرة ؟ لم يحصل شىء مطلقا من الناحية الزراعية ، انما الذى تغير هو ثمن القطن . فبعد أن كان ٣٥ ريالا للسكالاريدس و٢٥ ريالا للأشمونى فى الاسبوع الأول من سبتمبر أصبح ٢٦ ريالا للسكلاريدس و١٧ ريالا للاشمونى حول ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٦

هذا النزول الهائل فى ثمن القطن هو الذى أوحى للوزارة بالالتجاء الى القانون . فهو حينئذ قانون مالى أو على الأقل قصد به معالجة أزمة مالية لا زراعية .

يؤيد ذلك ما ورد عنه فى المذكرة الايضاحية التى أرفقت بمشروع القانون عند تقديمه لمجلس الوزراء كما هو وارد بجريدة السياسة الغراء بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٦ حيث قالت تلك المذكرة :

"ان ترك المساحة القطنية بدون تحديد يدعو الى كثرة محصول القطن مما يساعد على هبوط أسعاره بما لا يتناسب مع قواعد العرض والطلب" .

وسأناقش القانون فيما بعد مناقشة زراعية دقيقة وأبدأ هنا بنقده كقانون مالى .

## مناقشة القانون من الوجهة المالية

ان مصر لا تنتج أكثر من ٨ ملايين قنطار من القطن بينما ينتج العالم نحو ١١٥ أو ١٢٠ مليون قنطار الآن . والقد أنتجت الولايات المتحدة بأمريكا وحدها فى السنة الحالية ١٩½ مليون بالة وزن الواحدة منها ٤٧٠ رطلا عبارة عن تسعين مليونا من القناطير أى أن محصولنا مهما عظم لا يصل الى عشر محصول أمريكا وحده .

تزرع الولايات المتحدة وحدها نحو ٤٦ مليون فدان من القطن وتزرع الممالك الأخرى نحو ٣٤ مليون فدان وتزرع مصر مليونين اثنين والجميع نحو ٨٢ مليونا من الأفدنة .

والظاهر أن الولايات المتحدة لم تتخذ للان أى قرار نهائى نحو تحديد مساحة القطن فاذا لم تنقص هذه المساحة وغمرت الأسواق فى العام المقبل

بأقطانها وتدهورت أسعارها عما هى عليه الآن (وهذا هو المنتظر) أو لو فرضنا جدلا أن الأسعار فى العام المقبل لم تنقص عما هى عليه الآن وقللنا نحن من مساحة أرض القطن و بالتبعية قللنا من كمية محصولنا فخسارتنا تكون كبيرة . لأننا بتصرفنا نكون قد قللنا كمية المحصول و بفعل أمريكا قل الثمن و يتبع ذلك حتما قلة دخلنا .

أما اذا حددت أمريكا المساحة وقل محصول قطنها كثيرا أوقليلا وفرضنا أن هذه القلة أثرت على السوق وازداد الثمن فتكون مصر هى الخاسرة أيضا لأنها بتقليلها لكمية محصولها لم تعرف أن تنتهز فرصة علو الثمن الذى نشأ عن تقليل الولايات المتحدة لمحصولها .

ومن هذه المناقشة البسيطة يرى كيف أن مصر تكون خاسرة فى حالتى تحديد أمريكا المساحة أوعدم تحديدها له اذا هى حددت مساحة القطن (أى مصر).

( قاعدة العرض والطلب )

يفهم جليا من العجلة التى اتبعت فى تحضير هذا القانون ومن الظروف التى نشر فيها أن الغرض منه اجرى على القاعدة الاقتصادية الشهيرة المعروفة بقاعدة العرض والطلب .

الا أن هذه القاعدة لا تصح فى موضوعنا الحالى لأن مصر لا تنتج أكثر من ٨ ملايين قنطار كما أسلفنا بينما ينتج فى الكون أكثر من ١١٥ مليونا فنحن لا ننتج أكثر من ٧ فى المائة من المحصول العالمى . وصاحب هذه الحصة الضئيلة لا يمكنه التأثير على الأسواق الأخرى التى فيها ٩٣ فى المائة .

ربما قيل ردا على ذلك ان قطن مصر ممتاز والمعول عليه فى تطبيق قاعدة العرض والطلب هو الصنف وليست الكمية فقطننا السكلاريدس هو قطن وحيد فى نوعه لا يزاحمنا فيه مزاحم فى العالم وكلما قلت كميته كلما ارتفع ثمنه .

فأجيب على ذلك : (أولا) بأن ليس كل قطن مصر من السكلاريدس و (ثانيا) بأن مصر لم تصبح هى الوحيدة فى انتاج السكلاريدس بل وجد الآن مزاحمها الحقيق وهو السودان .

تنتج مصر الآن نحو ٢ ملايين قنطار من السكلاريدس ونحو ٤ ملايين من غير السكلاريدس فاذا سلمنا جدلا بتطبيق قاعدة العرض والطلب على الثلاثة الملايين السكلاريدس فما قولنا فى الأربعة الملايين الأشمونى ونظيرها كثير فى الوجود .

ان كنا نرغب فى عدم الاكثار من انتاج السكلاريدس ليرتفع ثمنه بتحكمنا فى السوق فلماذا نقلل الأشمونى وليس لنا فى سوقه صوت مسموع .

لقد أخذ السودان من عهد قريب يزاحم مصر فى انتاج السكلاريدس ففى الجزيرة وحدها زيدت المساحة من ٢٠ ألف فدان سنة ١٩٢٥ الى ٨٠ ألف سنة ١٩٢٦ على أثر استعمال خزان مكوار .

ولقد سمعت من حضرة صاحب المعالى سرى باشا أن المساحة الكلية المعدة للرى فى منطقة الجزيرة التى كانت محددة من قبل بثلثمائة الف فدان يزرع ثلثها قطنا ، زيدت هذا العام الى ٤٨٠ الف فدان يزرع منها ١٦٠ الف فدان قطنا أى تضاعفت المساحة من سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٢٧

وورد فى جريدة التيمس المالية أن محصول القطن فى السودان وشرق أفريقيا سيصل بعد عشر سنوات الى ثلاثة ملايين بالة فى كل عام مما يجعل لانكشير تستغنى عن القطن الأجنبى اذا اضطرها الحال لذلك .

وجاء فى الصفحة ٥٦٤ فى عدد يوليه ١٩٢٦ لجريدة القطن الدولية طبع منشستر ما يأتى :

لقد ابتدأت مصر تدرك شدة مزاحمة السودان لها فى انتاج أجود أنواع قطنها وأن الـ ٦٠ الف بالة من السكلاريدس السودانى التى وصلت لانكشير فضلها الغزالون على متوسط ما وصلهم من السكلاريدس المصرى ومما يبعث على الارتياح أن انتشار زراعة هذا الصنف الجيد فى السودان حاصلة على أمتن أساس .

وقالت فى موضع آخر فى ذات الصفحة انه بسبب ارتفاع أسعار القطن السكلاريدس غير بعض الغزالين فى انجلترا نحو ٤ ملايين مغزل الى أمريكانى وأصناف أخرى .

وفى ذلك ترى أن الاقدام على تقليل كمية السكلاريدس فيه خطر كبير على ثروة مصر لانصراف الغزالين عنه وتحويل مغازلهم لأصناف أخرى عند ما لا يجدون السكلاريدس من جهة ولتوضيب الغزالين لمغازلهم على القطن السكلاريدس السودانى من جهة أخرى .

فمع توالى ازدياد السكلاريدس السودانى وتوالى قلة السكلاريدس المصرى ينتهى الأمر بهؤلاء الغزالين الى هجر السكلاريدس المصرى شيئا فشيئا كلما اتسعت زراعته فى السودان .

وهذا أمر طبيعى لأن الذين ينفقون على انتاج القطن السكلاريدس فى السودان هم أنفسهم أصحاب المغازل وتجار القطن فى انجلترا على العموم وفى لانكشير على الخصوص .

وليس من الحكمة فى شىء أنه فى الوقت الذى يزيد فيه السودان جهوده للاكثار من انتاج السكلاريدس تأتى مصر طائعة مختارة وبمحض ارادتها وتقلل محصولها .

## مزاحمة الولايات المتحدة لمصر فى انتاج الاصناف المصرية

يتضح من تقدير مجلس مباحث القطن لسنة ١٩٢٠ صفحة ٧١ أن حكومة الولايات المتحدة بأمريكا تبذل منتهى الجهد للتشجيع على زراعة الأقطان المصرية الأمريكية وتوسيع نطاقها اذ ترى تلك الحكومة أنه ليس من الحكمة أن يعتمد مستعملو هذا النوع العديدون فى أمريكا على مصر كل الاعتماد لسد حاجتهم من القطن الخام .

يقول ذلك التقرير فى نفس الصفحة ان القطن المصرى الأمريكى خال من الصنف الهندى ودودة اللوز القرنفلية غير معروفة فى اريزونا وكليفورنيا والحكومة الأمريكية تعنى أشد العناية لضرورة الاحتفاظ بصفات القطن الجيدة المتماثلة فى الأقطان المصرية الأمريكية .

## القول بعدم نقص المحصول الكلى عند تطبيق القانون

ربما قيل بأن نقص المحصول الكلى بتطبيق القانون هو أمر وهمى

لا دليل عليه وأنه بتقليل المساحة تتوفر المياه والسباخ واليد العاملة فتتحسن الأعمال الزراعية ويجود المحصول عما هو عليه الآن .

فأجيب على ذلك بأن مصر سبق لها تحديد المساحة أربع مرات وعرفت النتيجة فى كل سنة معرفة أكيدة لا يشك أحد فى قيمتها وانى لمورد هنا عن الصفحة ١٣٥ من التقرير الرابع لمجلس مباحث القطن الجدول الآتى :

| السنة | جملة المحصول بملايين القنطار |
|---|---|
| ١٩١٣ | ٧,٦٦ |
| ١٩١٤ | ٦,٤٥ |
| ١٩١٥ * | ٤,٧٧ |
| ١٩١٦ | ٥,٠٦ |
| ١٩١٧ | ٦,٢٩ |
| ١٩١٨ * | ٤,٨٢ |
| ١٩١٩ | ٥,٥٧ |
| ١٩٢٠ | ٦,٠٣ |
| ١٩٢١ * | ٤,٣٥ |
| ١٩٢٢ | ٤,٨٩ |
| ١٩٢٣ | ٦,٥٣ |
| ١٩٢٤ | ٧,٢٧ |

(*) تحددت أرض القطن .

ومن الجدول يرى أنه فى سنوات ١٩١٥ و ١٩١٨ و ١٩٢١ التى فيها تحددت أرض القطن لم تنتج مصر الا نحو أربعة عشر مليونا من القناطير أى نحو ٤ ٢/٣ مليون قنطار فى السنة بينما فى السنوات الأخرى الممتدة من ١٩١٣ الى ١٩٢٤ ولم يحصل فيها تحديد انتجت نحو ٦٦ مليونا فى ظرف تسع سنوات

أى نحو ٣,٦ مليون فى السنة . فالخسارة فى السنة الواحدة كانت ١ ٢/٣ مليونا وثلثى مليون قنطار .

أما فى المرة الرابعة التى حددت فيها مساحة أرض القطن وهى سنة ١٩٢٦ فالنتيجة لم تعلم حتى كان يمكن ادخالها فى المقارنة .

وهذه النتائج الحسابية لاتقبل الطعن مطلقا من أى ناحية من نواحيها والأرقام مأخوذة من التقارير الرسمية للحكومة .

ويستنتج من ذلك أنه عند تطبيق قانون تحديد الزراعة سينقص حتما محصول مصر بما لا يقل عن مليون وستمائة ألف قنطار .

ربما قيل بأن تطبيق القانون فى تلك السنوات الثلاث لم يحصل بالدقة وأن وزارة الزراعة ستحرك لتطبيق القانون جيشا جرارا من المساحين والمعاونين والمفتشين لتطبيق القانون بكل شدة . فأجيبه على ذلك بأن هذا التدليل يكون فى صفى لا فى صف المؤيدين للقانون . ذلك لأنه اذا كان مع عدم تطبيق القانون بالشدة فى سنوات ١٥,١٨,٢١ كانت النتيجة عجز المحصول ١ ٢/٣ مليون قنطار فكم يكون بالحرى نقص الحصول بأكثر من مليونى قنطار اذا طبق القانون بكل شدة . هذا أمر بديهى لايحتاج لاقامة أى دليل عليه .

## تأثير القانون على محصول السكالاريدس

انى أخشى أن يكون هذا القانون سببا لهجر زراعة السكالاريدس أو على الأقل سببا للاقلال من زراعته فتفقد مصر شهرتها من حيث انتاجها لأنفر قطن فى العالم بعد السى أيلاند .

ذلك لأن الفلاح لايزرع السكالاريدس حبا فى طول تيلته ولا فى نعومة ملمسها ولكن طمعا فى الربح الجزيل منه .

ومن الاحصاء الذى نشرته الحكومة عن محصول هذا العام مثلا يرى أن الفدان الذى زرع سكالاريدس أنتج نحو ٣ قناطير والذى زرع من

الأصناف الأخرى أنتج ٥ قناطير فباعتبار الأسعار يوم أول ديسمبر سنة ١٩٢٦ وهى ٣٥ ريالا و ١٦ على التعاقب يكون ممن ماينتجه الفدان الواحد من السكالاريدس ٧٥ ريالا ومن الأصناف الأخرى ٨٠ ريالا .

فمن الوجهة المالية لا تأتى زراعة السكالاريدس فى الصف الأول بل يأتى الأشمونى فى الصف الأول مع فرض تساوى المصروفات فى زراعة الصنفين . على أن السكالاريدس أكثر مصرفا بسبب غلو ثمن البذرة .

وليس ماذكر محض افتراض وتخيلا نظريا بل هو الواقع فعلا لأنه فى مثل هذا الوقت من العام الماضى كان سعر السكالاريدس ٣٥ ريالا والأشمونى ٢٦ وثمن محصول الفدان من الصنف الأول ١٠٥ ريالا ومن الأشمونى ١٥٠ ريالا وهذا الفرق الهائل وقدره ٤٥ ريالات أغرى الفلاحين على تقليل زراعة السكالاريدس هذا العام . ودليل المادى على ذلك الجدول الآتى المأخوذ من صفحة ٤٤ من الاحصائية الشهرية الزراعية للمملكة المصرية عن سبتمبر سنة ١٩٢٦

| السنة | النسبة المئوية لاصناف القطن | |
|---|---|---|
| | السكالاريدس | الأصناف الأخرى |
| ١٩١٧ | ٦٨ | ٣٢ |
| ١٩١٨ | ٧٢ | ٢٨ |
| ١٩١٩ | ٧٣ | ٢٧ |
| ١٩٢٠ | ٦٩ | ٣١ |
| ١٩٢١ | ٧٧ | ٢٣ |
| ١٩٢٢ | ٧٥ | ٢٥ |
| ١٩٢٣ | ٧٣ | ٢٧ |
| ١٩٢٤ | ٤٩ | ٥١ |
| ١٩٢٥ | ٥٩ | ٤١ |
| ١٩٢٦ | ٥٥ | ٤٥ |

ومن هذا الجدول ترى أن السكالاريدس بعدأن كانت مساحتة نحو ثلاثة أرباع مايزرع من القطن أصبحت حول النصف فقط مما يزرع فى القطر كله .

## نقص مساحة السكالاريدس فى الوجه البحرى

ربما قيل ردا على ماذكر أن النسبة المئوية ولو انها حقيقة قلت عن ذى قبل لصنف السكالاريدس ولكن السبب لم يكن فى نقص مساحة السكالاريدس بل من زيادة مساحة الاصناف الأخرى فى القطر وعلى الأخص فى الوجه القبلى .

فأجيب على ذلك بأحالة المعترض على صفحة ٤١ من الأحصائية الشهرية للحكومة المصرية لشهر أغسطس سنة ١٩٢٦ التى ورد فيها مايأتى عن أراضى الوجه البحرى :

| سنة | مساحة الأراضى المنزرعة قطنا بالوجه البحرى | | نسبة السكالاريدس للاصناف الأخرى |
|---|---|---|---|
| | مساحة أرض السكالاريدس | المساحة الكلية | |
| ١٩٢٥ | ١١١٩٢٥٥ | ١٣٦٣٣١٨ | ٨٢ فى المائة |
| ١٩٢٦ | ٩٧٣٨١١ | ١٢٤٨٣٨١ | ٧٠ » » |

فأرض السكالاريدس فى الوجه البحرى التى كانت ٨٢ فى المائة من المساحة الكلية لأرض القطن فى سنة ١٩٢٥ نقصت الى ٧٠ فى المائة سنة ١٩٢٦ والعجز فى سنة واحدة كان اثنى عشر فى المائة . وهو عجز هائل يجب العمل على إيقافه لا العمل على مساعدته .

وسأناقش القانون الآن من الوجهة الزراعية .

## مناقشة القانون من الوجهة الزراعية

خلافا للسبب المالى الذى ورد فى المذكرة الايضاحية للوزارة السالف ذكرها فان تلك المذكرة قالت :

أولا — ان ترك الزراعة القطنية من غير تحديد كان تأثيره عظيما جدا على خصوبة الأراضى المصرية . وعلى أصناف ما تنتجه من الحاصلات الزراعية

ولا نزاع فى أن زيادة مساحة الأراضى التى تزرع قطنا جعلت تربتها متشبعة بالمياه فأصبحت عاجزة عن استرداد قوتها وأصبح انتاجها يقل من سنة لأخرى حتى أن متوسط الفدان للقطن بعد أن كان خمسة قناطير ونصفا أصبح ثلاثة ونصفا فقط كما يدل عليه الكشف المرفق بهذا .

وقالت المذكرة الايضاحية فى الكشف المشار اليه ان متوسط محصول الفدان الواحد فى المدة ما بين ١٨٦٦ و ١٨٩٧ كان ٥٨٠ رطلا .

(ثانيا) ان عدم تحديد مساحة القطن كان من جرائه أن المساحات الباقية لا تكفى لتموين البلاد بالمحصولات الأولية الأخرى سواء لمؤونة الفلاح من الحبوب أو لتغذية الماشية حتى ارتفعت أسعار هذه المواد لدرجة جعلت البلاد تستورد فى كثير من السنين بعض مؤونتها من الخارج .

(ثالثا) ارتكان البلاد على محصول رئيسى واحد .

ونتكلم على هذه النقط الثلاث وهى غذاء الانسان وتعدد المحاصيل ونقص محصول الفدان بالتوضيح اللائق بهذا الموضوع الهام . لأن القانون موضوع البحث يتناول جزءا من ثروة البلاد لا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات فى السنة . وفى الثلاث السنوات نحو الثلاثين مليونا من الجنيهات . بقدير بقانون هذا مداه أن ينقد بأوسع تفصيل .

( غذاء الانسان والماشية )

تقول المذكرة الايضاحية أن عدم تحديد مساحة القطن كان من جرائه قلة المساحات التى تكفى لتموين الانسان والماشية .

والجميع يعلم بوفرة الحبوب الآن على اختلاف أنواعها وبشكوى منتجيها الذين لا يجدون سوقا لتصريفها مما اضطر الحكومة الحاضرة وفى السنة الحالية لرفع القيود التى كانت وضعت من سنين مضت لمنع تصديرها فأباحت الحكومة هذا العام تصدير الحبوب تلمسا لايجاد منفذ لها فى أسواق الخارج ومع ذلك فلم يجد المصدرون بلدا تستورد من مصر تلك الحبوب بدرجة محسوسة فكسدت أسواقها وقلت أسعارها حتى وصل الأردب القمح الآن الى ١٧٠ قرشا والأردب الذرة الى ٧٥ قرشا فقط والجدول الآتى يبين أسعار الحبوب هذا

العام والعام الماضى وهو مأخوذ عن صفحة ١٩ من النشرة الشهرية لأغسطس سنة ١٩٢٦ وهى آخر نشرة لمصلحة الاحصاء المصرية :

| الصنف | الثمن المتوسط لسعر الأردب | |
|---|---|---|
| | سنة ١٩٢٥ قرشا | سنة ١٩٢٦ قرشا |
| القمح الصعيدى ... ... ... ... ... | ٢٩٣ | ٢١٥ |
| « البلدى ... ... ... ... ... | ٢١٧ | ١٧٣ |
| « البحيرى ... ... ... ... ... | ٢١٣ | ١٦٦ |
| « الهندى ... ... ... ... ... | ٢١٧ | ١٧١ |
| العدس ... ... ... ... ... ... | ٢٩١ | ٢٣١ |
| الشعير البحيرى ... ... ... ... ... | ١٣٤ | ١٠٩ |
| الذرة ناب الجمل ... ... ... ... ... | ١٨٥ | ١٢٤ |
| « البويضة ... ... ... ... ... | ١٨٨ | ١١٧ |
| الحلبة التجارى ... ... ... ... ... | ٢١١ | ١٤١ |
| الفول البلدى ... ... ... ... ... | ٢٢٥ | ٢٢٧ |
| « الصعيدى ... ... ... ... ... | ٢٣٤ | ٢٤٥ |
| البن بالحمل ... ... ... ... ... | ١٠٦ | ٨٧ |

ففى هذه الأصناف الرئيسية سقط الثمن نحو عشرين فى المائة فى ظرف سنة واحدة وماذلك لكثرة الناتج فى البلد فقط بل ولكثرة الوارد من الخارج أيضا .

ومهما أكثرنا من الانتاج من الحبوب فأن مزاحمة الممالك الرخيصة الانتاج لنا فيما يرد منها تمنعنا من موازنة أثمان حاصلاتنا بمصاريف انتاجها بحيث أصبحت هذه الحاصلات الغذائية بدورها لاتفى بمصاريف انتاجها .

وأتعشم أن تهتم الحكومة بالأمر وتقدم للبرلمان مشروع قانون جمركى يحمى حاصلات البلاد من هذه المزاحمة الشديدة فيقل الوارد ويكثر الاستهلاك من حاصلات البلد فهذا خير من فتح باب الاستيراد على مصراعيه كما هو حاصل الآن .

حقيقة ان كمية الفول قليلة وثمنه متماسك ولكن السبب ناشىء من الحكومة نفسها لأنها لم تعمل شيئا يحمى حياض الصعيد من التلف الذى تطرق اليها أخيرا بسبب عدم تمتعها بمياه النيل الحمراء . اذ تسمح الحكومة الآن بتأخير دخول تلك المياه لتاريخ متأخر جدا من أيام الفيضان محافظة على بعض أفدنة زرعها أصحابها قطنا .

لو ان الحكومة تنبع حلاحاسما لهذه المشكلة الحديثة الوجود فى نظام الرى لاستطاعت البلاد أن تنتاج ضعف كميات الفول الحالية من نفس المساحات التى تزرع الآن .

أما لو تركنا الامور تجرى كما هى الآن فأن خصوبة تلك الأحواض تقل شيئا فشيئا وخسارتنا فيها تكون جسيمة جدا لا فى محصول الفول فقط بل وفى كل أصناف الحبوب والتبن .

ومما لا يحتاج الى جدال أن بلدا مثل مصر خصها الله جل وعلا بجودة التربة يعطى فدانها من ٤ الى ٦ قناطير من القطن بينما لا يعطى الفدان فى الهند أكثر من قنطار واحد

وفى أمريكا أكثر من قنطارين تحرم نفسها من أنتاج أكبر كمية قطن مستطاعة وتستعيض عنها بزراعة الحبوب مع أنها يمكنها استيراد ما يلزمها من الحبوب من الخارج بثمن يقل بكثير عما تستغله من زراعة القطن .

لا يمكن أى مزارع التسليم بأن المكسب الصافى من فدان الحبوب يفوق المكسب الصافى لفدان القطن . لماذا نحرم أنفسنا من زراعة الصنف الكثير الايراد ونستعيض عنه بصنف أقل منه ايرادا ؟

## تعدد المحاصيل

تقول المذكرة الايضاحية أن زيادة مساحة الأرض التى تزرع قطنا جعلت تربتها مشبعة بالمياه فأصبحت عاجزة عن استرداد قوتها وأصبح انتاجها يقل من سنة لاخرى .

هذا تدليل عجيب لا يمكن التسليم به لأن مصر تقفل مصبات النيل فى البحر الأبيض المتوسط فى أواخر الشتاء من كل عام اقفالا محكما بسدود من التراب . وكل المياه التى تمر من خزان أسوان فى فصل الصيف وهو فصل القطن تبقى فى مصر وتوزع على أراضيها سواء زرعت قطنا أو غيره .

فاذا قللنا من مساحة القطن كما تطلب وزارة الزراعة وزرعنا أصنافا أخرى فكمية المياه التى تعطى للأراضى هى هى ثابتة لا تتغير .

هذا عدا المياه الواردة مدة الصيف وأما بعد ذلك أى مدة الفيضان فان جميع أراضى القطر المصرى تغمرها المياه سواء كانت مزروعة قطنا أو غير قطن فبجانب غيط القطن يوجد غيط الدرة وبجانبهما الأراضى المعدة للحبوب والبرسيم .

لقد حاولت فهم عبارة المذكرة من أنه بتحديد مساحة القطن يقل تشبع التربة بالمياه فلم يتيسر لى فهم ذلك .

أين تذهب المياه التى تتوفر من تقليل مساحة أرض القطن الى الثلث . أليست تلك المياه المتوفرة تعطى للأرض المجاورة لزراعة صنف آخر ؟

ما الفائدة حينئذ من مشروعات الخزانات والسعى فى الاكثار من المياه فى أسوان أو فى أعالى السودان ، اذا كانت تلك الزيادة ستتلف تربة الأراضى المصرية وتقلل المحصولات .

الحقيقة أن مصارفنا أهملت . أهملت كثيرا وهذا هو علة تشبع الأراضى بالمياه وليست العلة هى زراعة ٧ فى المائة من القطن فوق الثلث .

ان زيادة ٧ فى المائة لا تقدّم ولا تؤخر فى تشبع الأرض مادامت المياه التى تخصها تعطى للأرض المجاورة لزراعة صنف غير القطن . وسأتكلم فيما بعد عن المصارف .